

Distr.: Limited
24 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن بورتوريكو
تقرير من إعداد مقرر اللجنة الخاصة، بشار الجعفري
(الجمهورية العربية السورية)

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	١		أولا - مقدمة
٢	١٨-٢		ثانيا - معلومات أساسية
٢	٤-٢		ألف - لمحة عامة
٣	١٨-٥		باء - الوضع الدستوري والسياسي
٩	٥٨-١٩		ثالثا - التطورات الأخيرة
٩	٣٤-١٩		ألف - التطورات السياسية
١٤	٤٨-٣٥		باء - التطورات العسكرية
١٩	٥٨-٤٩		جيم - التطورات الاقتصادية
٢٣	٦٥-٥٩		رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة
٢٣	٦٠-٥٩		ألف - لمحة عامة
٢٤	٦٤-٦١		باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة
٢٤	٦٥		جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة



أولا - مقدمة

١ - اعتمدت اللجنة الخاصة، في جلستها السادسة المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مشروع القرار A/AC.109/2007/L.7 بشأن المسألة المتعلقة بمقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ١١ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم لها تقريراً في عام ٢٠٠٨ عن تنفيذ القرار. وقد أعد مقرر اللجنة الخاصة هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويتناول التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر، والتطورات السياسية والعسكرية الأخيرة في بورتوريكو، والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانياً - معلومات أساسية

ألف - لمحة عامة

٢ - تقع بورتوريكو^(١) في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحة أرضها ٩٥٩ ٨ كيلومتراً مربعاً تشمل الجزر الصغيرة المجاورة لها وهي بيكيس وكوليبرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع السلسلة الممتدة بطول الجزيرة في أعلى نقاطها ٣٣٨ ١ متراً.

٣ - ووفقاً لتقديرات سنة ٢٠٠٧، فإن عدد السكان الذين يتكلمون اللغة الإسبانية أساساً يناهز ٣,٩٥ ملايين نسمة، وإن كان عدد معين من البورتوريكيين يتكلمون الانكليزية أيضاً. ووفقاً لتقديرات تعداد الولايات المتحدة، فقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني في بورتوريكو ٠,٧ في المائة خلال السنوات الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥؛ وأشارت التقديرات إلى أن معدل النمو السكاني بلغ في عام ٢٠٠٧ نسبة ٠,٣٩٣ في المائة^(٢). وخلال العقود الأربعة الماضية، تحولت ديموغرافيا الجزيرة من ديموغرافيا مجتمع زراعي تقليدي إلى ديموغرافيا مجتمع صناعي، حيث تباطأ النمو السكاني وارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة بشكل حاد. ونتج تباطؤ النمو السكاني في جزء منه عن هجرة حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ بورتوريكي إلى الولايات المتحدة، ولا سيما في الخمسينات والستينات. وفي الوقت الحاضر، يزيد عدد البورتوريكيين في البر الرئيسي للولايات المتحدة بشكل طفيف على عدد البورتوريكيين في بورتوريكو^(٣).

(١) انظر بورتوريكو في: www.cia.gov/cia/publications/factbook.

(٢) Department of Federal Affairs of the Government of Puerto Rico and Angelo Falcon of the Puerto Rico

.Policy Institute, 2006

٤ - وتمنح جنسية الولايات المتحدة للأشخاص المولودين في بورتوريكو، ولكن ليس لهم حق التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين في البر الرئيسي للولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، أقرت المحكمة العليا لبورتوريكو في قرار اتخذته بوجود الجنسية البورتوريكية. وبعد ذلك، صدقت وزارة خارجية بورتوريكو على هذه الجنسية التي يمكن للبورتوريكيين طلبها عن طريق إجراءات وضعتها وزارة خارجية بورتوريكو. وبموجب ترتيبات الكومنولث الحالية، تتولى الولايات المتحدة سلطة الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية بينما تتمتع بورتوريكو باستقلال ذاتي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية والسياسات الاجتماعية ومعظم الشؤون المحلية. وتتمايز الأحزاب السياسية الرئيسية في الإقليم أساساً بمواقفها إزاء الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو، ولا أحد منها راضٍ عن الوضع الراهن. ويؤيد الحزب الشعبي الديمقراطي وضعاً معزلاً للكومنولث بحيث لا يكون إقليمياً ولا مستعمرة. وبينما سيتم الاحتفاظ بجنسية الولايات المتحدة، فإن بورتوريكو ستتمتع بسلطة حكومية أكبر في شؤونها الخاصة وبمزيد من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. ويؤيد الحزب التقدمي الجديد أن تصبح بورتوريكو ولاية كاملة الاندماج في الولايات المتحدة. ولا يزال الحزب الشعبي الديمقراطي يتمتع بتأييد أعلى بقدر طفيف مما يتمتع به الحزب التقدمي الجديد. ويؤيد الحزب الثالث، حزب استقلال بورتوريكو، استقلال الجزيرة^(٣).

باء - الوضع الدستوري والسياسي

٥ - تتمتع بورتوريكو حالياً بوضع الكمنولث مع الولايات المتحدة. ويرد وصف مفصل لدستور كومنولث بورتوريكو لعام ١٩٥٢ في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير مقرر اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضواً) ومجلس النواب (٥١ عضواً، ينتخبهم السكان البالغون بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة)؛ (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. وتمتد الولاية القضائية للمحكمة الاتحادية للولايات المتحدة لتشمل بورتوريكو. ويمثل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو ليس له حق التصويت في مجلس نواب الولايات المتحدة، ولكنه عضو له حق التصويت في أي من اللجان التي يشارك فيها. ورغم أن بورتوريكو لها محاكمها الخاصة بها، فإن نظامها القانوني مدمج في النظام القضائي

(٣) Economist Intelligence Unit, Country Report 2006, Puerto Rico, January 2007

الاتحادي للولايات المتحدة من خلال محكمة الاستئناف بالدائرة الأولى. والقانون الاتحادي للولايات المتحدة له الأسبقية على القانون المحلي.

٦ - وحتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، استمرت سلطة الكونغرس الأمريكي على بورتوريكو دون تغيير. ويتمتع كونغرس الولايات المتحدة بكامل السلطات على بورتوريكو، بينما تتمتع الجزيرة بسلطة محلية على مجالات محددة. وظلت جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة سارية من خلال قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠ - ١٣٢)، وهو القانون الذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها أيضا مسؤولية الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات على قانون العلاقات الاتحادية، وهي تغييرات لم يجر سنّها. وفي عام ١٩٥٩، قُدمت إلى كونغرس الولايات المتحدة ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات على الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي من تلك المشاريع.

٧ - وأسفر استفتاء عام أُجري سنة ١٩٩٣، تضمن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات الاستفتاء الذي أُجري في عام ١٩٦٧، عن النتائج التالية، حيث أيد ٤٨,٤ في المائة بقاء الوضع الراهن (الكومنولث)، وصوت ٤٦,٢ في المائة لصالح وضع الولاية، واختار ٤ في المائة الاستقلال. وبعد هذه النتائج، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة أن يبت فيما إذا كان تعريف الكومنولث، الوارد في بطاقة الاقتراع، مقبولا. ورد الكونغرس بالنفي مشيرا إلى أن التعريف تضمن استثناءات غير قابلة للتطبيق (انظر A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠) وصوتت بعد ذلك الجمعية التشريعية لبورتوريكو على إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨.

٨ - ورغم عدم نجاح الكونغرس في إلزام حكومة الولايات المتحدة بالنتائج، فقد جرى في الموعد المقرر تنظيم استفتاء عام ١٩٩٨. بيد أن جدلا كبيرا ثار بشأن صياغة الخيارات الواردة في بطاقة الاقتراع. واحتج الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكومنولث بأن بطاقة الاقتراع تعطي، بالصورة التي صيغت بها، معلومات غير صحيحة عن وضع الكومنولث، وتنم عن محاولة متعمدة لإرباك مؤيديه تتمثل في تضمينها خيارا آخر هو "الارتباط الحر"، الذي يشابه في تعريفه إلى حد كبير التعريف المنسوب إلى "وضع الكومنولث". ونتيجة فتوى للمحكمة العليا لبورتوريكو، أدرج في بطاقة الاقتراع الخيار الخامس وهو "لا شيء مما تقدم"، وشجع الحزب الشعبي الديمقراطي أنصاره على تأييد ذلك الخيار. وكانت نتائج

الاستفتاء الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٤,٥٠ في المائة لصالح "لا شيء مما تقدم"؛ و ٧,٤٦ في المائة لصالح وضع الولاية، و ٣,٢ في المائة لصالح الاستقلال؛ و ٣,٠ في المائة لصالح الارتباط الحر؛ و ٦,٠ في المائة لصالح الكومنولث.

٩ - وبعد استفتاء عام ١٩٩٨، صرح رئيس الولايات المتحدة حينها، وليام ج. كلينتون بأنه سيعمل مع الكونغرس والقادة في بورتوريكو لتوضيح مسألة الوضع. وشكل بعد ذلك فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عين البيت الأبيض ١٦ من أعضاء فرقة العمل. وعدّل الرئيس بوش في الوقت نفسه الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس كلينتون ليطلب إلى فرقة العمل أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلا من مرة كل سنة. وأشار البيان الصحفي الذي أعلنت فيه أسماء أعضاء فريق العمل إلى أن "فرقة العمل ستعمل على تنفيذ السياسة المحددة بموجب الأمر الصادر عن الرئيس كلينتون". وصرح زعيما كل من الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكومنولث وحزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال بأن هذا الإجراء لا ينم عن أي نية جادة من جانب الرئيس بوش لاتخاذ إجراء بشأن الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل القريب، في حين رحب الحزب التقدمي الجديد المؤيد لوضع الولاية بالإعلان بوصفه دليلا على أن واشنطن العاصمة يهتما معالجة المسألة فور انتهاء الانتخابات في بورتوريكو وفي الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤^(٤).

١٠ - وفيما يتصل بوضع بورتوريكو السياسي وعلاقتها مع الولايات المتحدة، أعطيت الأسبقية في الهيئة التشريعية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لمناقشة هذه المسألة حين وافق مجلس الشيوخ والجمعية التشريعية لبورتوريكو على قرارات توصي بإنشاء جمعية تعنى بوضع الشعب البورتوريكي باعتبار أن تلك الجمعية ستكون أصلح وأنسب آلية لتقرير وضع الجزيرة في المستقبل^(٥). وأيد هذه التوصية الحزب الشعبي الديمقراطي وحزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال وكيانات أخرى مثل نقابة المحامين البورتوريكيين. إلا أن الحزب التقدمي الجديد عارضها حيث رأى في الآلية المقترحة عملية عديمة الجدوى وانفرادية لأنها لم تشرك حكومة الولايات المتحدة فيها منذ البداية^(٦).

١١ - وأشارت نتائج الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٤ إلى أن مسألة الوضع قد ينتابها نوع من الجمود. ففي حين يؤيد الحزب الشعبي الديمقراطي الحاكم استمرار الوضع الراهن، يؤيد

(٤) Economist Intelligence Unit, Country Report, Puerto Rico, December 2003.

(٥) Economist Intelligence Unit, Country Report, Puerto Rico, July 2004.

(٦) The San Juan Star, 8 October 2002.

الحزب التقدمي الجديد لبورتوريكو الذي يسيطر على كل من الهيئة التشريعية ومنصب المفوض المقيم الانتقال إلى وضع كامل لولاية من الولايات المتحدة. ويؤيد حزب استقلال بورتوريكو الأصغر حجما حصول الجزيرة على استقلالها^(٧). وتتسم الآليات التي يقترح الحزبان الرئيسيان استعمالها لحسم مسألة الوضع بالتباين أيضا. فالحزب الشعبي الديمقراطي يؤيد تأسيس مؤتمر دستوري منصوص عليه قانونا على الصعيد المحلي يعمل مع كونغرس الولايات المتحدة من أجل تسوية مسألة الوضع. ويؤيد الحزب التقدمي الجديد تنظيم استفتاء يؤدي إلى إجراء استفتاء عام يتضمن بدائل للوضع يحددها الكونغرس، من المحتمل جدا ألا تتضمن خيار "الكومنولث"^(٧).

١٢ - ورغم ما يبدو طريقا مسدودا، اتخذت بورتوريكو، طوال سنة ٢٠٠٥، خطوات هامة على طريق تقرير المصير. ففي شباط/فبراير، اقترح الحاكم، أسيبيدو بيلا، إجراء استفتاء في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، تتاح من خلاله للناخبين فرصة اختيار واحدة من الآليتين المقترحتين للمضي قدما في مسألة الوضع^(٨). وسيتمثل الإجراء الأول في طلب رسمي موجه إلى كونغرس الولايات المتحدة للإذن بإجراء استفتاء عام في بورتوريكو يصدر به تكليف اتحادي، ويتضمن البدائل كما يحددها الكونغرس. ويتمثل الخيار الثاني في إنشاء جمعية دستورية محلية معنية بالوضع ينتخب شعب بورتوريكو أعضائها. ورغم التوقعات بحدوث العكس، فإن مجلس الشيوخ وافق في آذار/مارس على مشروع قانون يأذن بإجراء استفتاء في تموز/يوليه، وتضمن الجمعية الدستورية كإحدى الوسائل التي يمكن بواسطتها تسوية العلاقة السياسية بين الولايات المتحدة وبورتوريكو^(٩). وتضمن مشروع القانون تعديلا يلزم مجلس النواب والشيوخ بإصدار تشريع من شأنه أن يسمح لشعب بورتوريكو باختيار آلية تمكنه من تحديد وضعه، في حالة عدم التزام حكومة الولايات المتحدة بعملية لتقرير المصير بحرية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. بيد أن الحاكم أسيبيدو بيلا رأى أن صياغة مشروع القانون ليست قوية بما فيه الكفاية بخصوص خيار الجمعية الدستورية، ونقض مشروع القانون في ١٠ نيسان/أبريل^(١٠). وفي أواخر نيسان/أبريل، اعتمدت الهيئة التشريعية قرارا لا يستلزم توقيع الحاكم، التمس من كونغرس الولايات المتحدة ورئيسها "الاستجابة للتطلعات الديمقراطية لمواطني الولايات المتحدة في بورتوريكو" وتمكينهم من اختيار شكل

(٧) *The Puerto Rico Herald*, 13 January 2005.

(٨) *The Puerto Rico Federal Affairs Administration*, 11 February 2005.

(٩) *The Puerto Rico Herald*, 31 March 2005.

(١٠) *The Puerto Rico Herald*, 11 April 2005.

ديمقراطي كامل لحكومتهم^(١١). ولم يؤيد المشرعون من الحزب الشعبي الديمقراطي ذلك القرار. وما زالت تدور مناقشات مكثفة بشأن مزايا جمعية دستورية مقابل الاقتراع المباشر كآليتين للمضي قدما في عملية تقرير المصير في بورتوريكو.

١٣ - وذكرت فرقة العمل الرئاسية المعنية ببورتوريكو في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أن الوضع الإقليمي الحالي قد يستمر طالما أراد ذلك الكونغرس غير أن دستور الولايات المتحدة لا يعترف إلا بخيارين اثنين غير خيار الإقليم هما وضع الولاية ضمن الولايات المتحدة أو الاستقلال التام. وخلصت فرقة العمل إلى أن الإرادة الديمقراطية للشعب البورتوريكي هي عنصر فائق الأهمية فيما يتعلق بوضع الجزيرة حيث أنه يوفر مصدرا واضحا لإرشاد كونغرس الولايات المتحدة إلى ما يتعين عليه عمله في المستقبل. وارتأت فرقة العمل اعتماد عملية من مرحلتين لمعالجة مسألة وضع بورتوريكو^(١٢). وأوصت فرقة العمل أولا بأن يُنظَّم "استفتاء شعبي مصادق عليه من الجهات الاتحادية" خلال عام ٢٠٠٦ للتأكد مما إذا كان شعب بورتوريكو "يرغب في البقاء كإقليم تابع للولايات المتحدة وخاضع لإرادة الكونغرس، أو ينشد طريقا دستوريا عمليا للحصول على وضع دائم غير إقليمي مع الولايات المتحدة". ثم أوصت فرقة العمل أنه إذا اختار الناخبون تغيير الوضع الإقليمي الراهن، فينبغي أن يمكنهم استفتاء آخر من أن يختاروا بين الاندماج كولاية من الولايات المتحدة أو الاستقلال. أما إذا قرر الناخبون الاحتفاظ بوضعهم الإقليمي الحالي، فقد أوصت فرقة العمل بأنه يتعين تنظيم استفتاءات عامة دورية من أجل "إبقاء الكونغرس على علم برغبات الشعب". وخلال البيان الذي أدلى به أمام لجنة الموارد التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قال سي. كيفين مارشال، نائب مساعد المدعي العام وأحد رؤساء فرقة العمل، إن خيار "الكومنولث الجديد" الذي اقترحه الحاكم، أنيبال أسيبيدو بيللا، ليس "منسجما مع الدستور". وفي الشهر نفسه، انتقد الحاكم المقترح بوصفه غير ديمقراطي^(١٣). وفي رسالة من حاكم الجزيرة وجهها إلى فرقة العمل بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أكد الحاكم من جديد أن فرقة العمل "ترفض أية خيارات لوضع

(١١) Congressional Research Service, "Political Status of Puerto Rico: Background, Options, and Issues in the 109th Congress", 25 May 2005.

(١٢) تقرير فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(١٣) www.washingtontimes.com, 30 April 2006.

الجزيرة في المستقبل غير الخيارين التقليديين المتمثلين في الانضمام إلى الولايات المتحدة أو الاستقلال^(١٤)، وأنه على اقتناع بأن عقد مؤتمر دستوري هو الحل الأمثل للمضي قدماً^(١٥).

١٤ - وأصدرت فرقة العمل الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تقريرها الثاني عن مسألة وضع بورتوريكو. وفي هذا التقرير، خلصت فرقة العمل مرة أخرى إلى وجود ٣ خيارات دون سواها يتيحها دستور الولايات المتحدة فيما يتعلق بوضع الجزيرة في المستقبل (الاستمرار كإقليم أو الانضمام كولاية إلى الولايات المتحدة أو الاستقلال)، وأعدت تأكيد التوصيات الثلاث التي طرحتها في عام ٢٠٠٥ في تقريرها^(١٥).

١٥ - وفي غضون ذلك، أعاد كونغرس الولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٧ فتح باب النظر في مسألة الوضع السياسي لبورتوريكو حيث ناقشت اللجنة الفرعية للموارد الطبيعية المعنية بشؤون الجزر مسودتي نصين تشريعيين الهدف منهما تسوية مسألة وضع بورتوريكو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، عُقدت جلسات استماع للنظر في النهجين.

١٦ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عُرض "قانون الديمقراطية لبورتوريكو لسنة ٢٠٠٧" (HR900) على مجلس النواب. ويذكر مشروع القانون، من بين ما يذكر، أن: "على اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو إجراء استفتاء عام في بورتوريكو خلال الدورة ١١١ للكونغرس، لكن في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وينبغي أن تتيح بطاقة الاقتراع للناخبين اختيار أحد الخيارين التاليين فقط: (١) ينبغي لبورتوريكو أن تستمر في الشكل القائم للوضع الإقليمي كما يعرفه دستور الولايات المتحدة وقوانينها الأساسية وسياساتها. (٢) ينبغي لبورتوريكو أن تسعى إلى تحقيق وضع غير إقليمي دائم قابل للتطبيق من الناحية الدستورية".

١٧ - وعُرض مشروع قانون آخر يُشار إليه باسم "قانون تقرير مصير بورتوريكو لسنة ٢٠٠٧" (HR1230) على مجلس النواب في ٢٨ شباط/فبراير من أجل الاعتراف بحق شعب بورتوريكو في الدعوة إلى مؤتمر دستوري يمارس الشعب من خلاله حقه الطبيعي في تقرير المصير، وإنشاء آلية لنظر الكونغرس في مثل هذا القرار. وتشكل الجمعية الدستورية آلية إجرائية لإنهاء الاستعمار في بورتوريكو، اكتسبت دعماً في السنوات الأخيرة في الجزيرة. ووفقاً لتقارير وسائط الإعلام، تحظى هذه الآلية بدعم نقابة المحامين البورتوريكيين.

(١٤) نص الرسالة [باللغة الانكليزية] أُخذ عن:

www.fortaleza.gobierno.pr/admin_fortaleza/sistema/noticias/1160.doc

(١٥) تقرير فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

١٨ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وعقب إدخال تعديل يهدف إلى التوفيق بين النهجين المتعارضين، أقرت اللجنة الفرعية "قانون الديمقراطية لبورتوريكو لسنة ٢٠٠٧" (HR900). وحتى كتابة هذا التقرير، لم يكن مشروع القانون قد عُرض بعد على مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة. وينص مشروع القانون هذا على عقد استفتاء في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ يعرض على البورتوريكيين الاختيار بين الاحتفاظ بوضعهم السياسي الحالي أو اختيار وضع جديد. وفي حالة تأييد الخيار الأول، يُعقد استفتاء آخر للمتابعة كل ثماني سنوات. أما في حالة فوز مؤيدي الخيار الثاني، فيُعقد استفتاء منفصل في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ يخير فيه البورتوريكيون بين الانضمام كولاية من ولايات الاتحاد تكون "على قدم المساواة مع الولايات الأخرى" أو أن تصبح بورتوريكو "أمة ذات سيادة تتمتع بالاستقلال التام أو ترتبط بالولايات المتحدة ارتباطاً حراً". وإذا اختار شعب بورتوريكو الانضمام كولاية إلى الولايات المتحدة أو الاستقلال أو الارتباط الحر، يُمنح الكونغرس ستة أشهر لاتخاذ إجراء بشأن هذا الخيار^(١٦).

ثالثاً - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

١٩ - ورد في التقرير A/AC.109/2007/L.3 سرد تفصيلي لآخر انتخابات عامة أجريت في بورتوريكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، التي انتخب فيها انيبال اسبيدو بيلا حاكماً للجزيرة بفارق ضئيل. وانتزع الحزب التقدمي الجديد من الحزب الشعبي الديمقراطي السيطرة على الهيئة التشريعية حيث حصل على ١٨ مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها ٢٧ وعلى ٣٢ من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٥١. واحتفظ الحزب المؤيد للاستقلال، حزب استقلال بورتوريكو، بمقعد واحد في كل مجلس. وستجرى الانتخابات العامة المقبلة في بورتوريكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٢٠ - وبدأت حكومة الولايات المتحدة تحقيقاً جنائياً ضد حاكم بورتوريكو في عام ٢٠٠٣، واتهمته ومعاونيه بانتهاك لوائح تمويل الانتخابات بأموال ثانوية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أصدرت هيئة المحلفين الكبرى الاتحادية (إجراء سري تتبعه المحكمة المحلية للولايات المتحدة) قراراً بتوجيه اتهام جنائي ضد الحاكم انيبال اسبيدو بيلا و ١٢ من معاونيه، وألقت القبض عليهم في آذار/مارس ٢٠٠٨.

(١٦) Wikipedia, Puerto Rico Democracy Act of 2007, retrieved on 19 March 2008

٢١ - وجرى توجيه الاتهام إلى المحاكم ومحاكمته وسط الانتخابات المقبلة لاختيار الحاكم، التي يتصدر المرشحين للفوز بها لويس فورتونو، أحد ناشطي الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، وهو حاليا مفوض بورتوريكو المقيم في مجلس النواب في الولايات المتحدة.

٢٢ - وأدى توجيه الاتهام من السلطات الاتحادية إلى الحاكم انيبال أسبيدو بيلا إلى قلق في بعض الأوساط في بورتوريكو بشأن زيادة التدخل من جانب المحكمة المحلية الاتحادية للولايات المتحدة ومكتب التحقيقات الاتحادي في شؤون بورتوريكو.

٢٣ - وأقرت جمعية الحزب الديمقراطي الشعبي المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ترشيح انيبال أسبيدو بيلا لخوض انتخابات اختيار الحاكم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨^(١٧).

٢٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، جرى اقتراح على أن يكون لبورتوريكو هيئة تشريعية من غرفة واحدة ووافق الناخبون على ذلك بأغلبية ٨٤ في المائة من الأصوات. ورغم أن الناخبين المشاركين في ذلك الاستفتاء لم يتجاوزوا ٢٢ في المائة من الناخبين المسجلين، فإن النتائج أطلقت العنان لعملية يجري في إطارها تنظيم استفتاء آخر سنة ٢٠٠٧ من أجل النظر في إمكانية تعديل دستور بورتوريكو وإنشاء نظام تشريعي أحادي المجلس، في عام ٢٠٠٩^(١٨). بيد أن المحكمة العليا لبورتوريكو أصدرت حكما في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ يقضي بأنه ليس بإمكانها إلزام الجمعية التشريعية بالشروع في إجراء عملية تعديل للدستور حتى يتسنى إنشاء نظام تشريعي أحادي المجلس^(١٩).

٢٥ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، أيدت الدائرة الأولى لمحكمة الاستئناف الأمريكية في بوسطن القرار القاضي بأن مواطني بورتوريكو لا يتمتعون بالحق في التصويت في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وعللت المحكمة ذلك بأن بورتوريكو ليست ولاية، وبالتالي لا يمكن أن يكون لديها أعضاء مصوتون في الهيئة الانتخابية. وقد سبق للمحكمة أن رفضت طلبا من هذا القبيل في ثلاث مناسبات^(٢٠). وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، رُفض طعن قدم إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة. ورغم أن قرار المحكمة العليا اتخذ دون تعليق، فإن كبير محامي حكومة الولايات المتحدة لدى المحكمة العليا قال في مذكرة له إن

(١٧) EL Vocero newspaper, 29 April 2008.

(١٨) The Puerto Rico Herald, 11 July 2005.

(١٩) www.eleccionespuertorico.org/referencia/referendum2007_en.html, accessed on 19 March 2008.

(٢٠) The New York Times, 5 August 2005.

قرار محكمة الاستئناف "يؤيده كليا نص الدستور والتقاليد الموصولة والسوابق المتطابقة" (٢١).

٢٦ - وعلى النحو المبين في التقارير السابقة، فيلى جانب المسائل السياسية العامة، أثّرت ثلاث قضايا محددة أمام اللجنة الخاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها قضايا ناشئة عن الوضع السياسي الخاص لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، وهي: (أ) الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولا سيما في جزيرة بيبكيس؛ (ب) واحتجاز الولايات المتحدة في سجونها لبورتوريكيين مؤيدين لاستقلال بورتوريكو بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) وتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين بورتوريكيين أدينوا بتهمة تعاقب عليها القوانين الاتحادية. وقد أثّرت في السنوات الأخيرة مسألة زيادة الاضطهاد السياسي.

٢٧ - وعلى غرار التقارير السابقة، سيجري تناول قضية الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، في الجزء المتعلق بالتطورات العسكرية.

٢٨ - وقد تناولت التقارير السابقة أيضا قضية البورتوريكيين الذين اهتموا بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة وسجنوا في الولايات المتحدة لمدة تزيد على ٢٥ عاما. وصُلب القضية أن عددا من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدار السنين تقول إن هؤلاء سجناء سياسيون أساسا، وأن الأحكام التي صدرت بحقهم طويلة بما لا يتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس كليتتون إطلاق سراح السجناء بشرط أن يعلنوا رسميا نبذ اللجوء إلى العنف. وقد قبل ١١ سجيناً من أصل ١٥ سجيناً، العرض وقبل سجين آخر اتفاقاً يُخلّى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. بيد أن أنصار المفرج عنهم ذكروا أن الشروط تضمنت أيضا قيوداً مشددة على أنشطتهم وأقوالهم، وتمنعهم في واقع الحال من أن يواصلوا الدعوة إلى استقلال بورتوريكو. وفي عام ٢٠٠٢، أُطلق سراح سجينين آخرين من أصل السجناء الـ ١٥ (٢٢) (بيد أن مكتب التحقيقات الاتحادي أعاد في آب/أغسطس ٢٠٠٦ القبض على أحد هذين السجينين وهو أنطونيو كاماتشو نيجرون). ومن المقرر أن يغادر السجينان المتبقيان أوسكار - لوبيس ريفيرا وكارلوس ألبرتو توريس - السجن عامي ٢٠٢٧ و ٢٠٢٤، على التوالي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، شرعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في حملة لتوقيع عريضة تلتمس من الرئيس بوش إطلاق سراح لوبيس ريفيرا وتوريس. وفضلت هايدي بلتران، التي

(٢١) CNN, 20 March 2006, www.cnn.com; BBC News, 21 March 2006, www.bbc.co.uk

(٢٢) www.boricuanacional.org

تقضى عقوبة بالسجن لمدة ٨٠ عاماً، أن تستمر في قضيتها بمعزل عن مجموعة الـ ١٥^(٢٣). ووفقاً لوسائل الإعلام البورتوريكية، هناك توافق آراء في أوساط شعب بورتوريكو مؤيد لإطلاق سراح المسجونين في قضايا ذات صلة بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، اعتمد مجلس الشيوخ في بورتوريكو قراراً مؤيداً لإطلاق سراح المسجونين.

٢٩ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أطلق أفراد من مكتب التحقيقات الاتحادي النار على فيليبيرتو أوخيدا ريوس وأردوه قتيلاً. وكان أوخيدا ريوس أحد أكثر شخصيات بورتوريكو إثارة للجدل، وهو الذي أسس سنة ١٩٧٦ جماعة الماشيتيروس، المعروفة بشكل رسمي أكثر بالجيش الشعبي لبوريكو. وكانت الجماعة منظمة شبه عسكرية سرية مكرسة لتحرير بورتوريكو من الحكم "الاستعماري" الأمريكي. وطوال عمل أوخيدا ريوس في المجموعة، تورط في عدد من الأنشطة الإجرامية شملت عملية السطو عام ١٩٨٣ على مستودع ويلز فارغو في وست هارتفورد، كنتيكت، التي سرق خلالها مبلغ ٧,٢ ملايين دولار. وكان أوخيدا ريوس الذي كان مفرجاً عنه بكفالة سنة ١٩٩٠ قد هرب فيما كان ينتظر المثل أمام المحكمة في قضية السطو. وفي سنة ١٩٩٢، أدين غيايباً وحكم عليه بالسجن لمدة ٥٥ عاماً. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حاصر أفراد مكتب التحقيقات الاتحادي المنزل الذي كان يختبئ فيه أوخيدا ريوس في هورميغروس، بورتوريكو. وأصيب أوخيدا ريوس بجروح عقب تبادل لإطلاق النار في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وهو يوم ذو دلالة تاريخية لمؤيدي استقلال بورتوريكو. وأشارت نتائج التشريح إلى أنه نزع حتى الموت بعد إصابته برصاصة واحدة. وقد أثارت ملابس موته الجدل ودفعت بمسؤولين من بورتوريكو والولايات المتحدة، بمن فيهم الحاكم، أسيبيدو بيللا، والمفوض المقيم، فورتونيو، والأعضاء البورتوريكيون الثلاثة في كونغرس الولايات المتحدة، إلى طلب إجراء تحقيق مستقل في ما قام به مكتب التحقيقات الاتحادي^(٢٤). والتصور العام لموت أوخيدا ريوس في بورتوريكو هو أنه ترك يترفع حتى الموت. وذكرت وسائل الإعلام في بورتوريكو أن اضطهاد مؤيدي الاستقلال ازداد. وفي الوقت نفسه، استمرت قطاعات عديدة من سكان بورتوريكو في الإعراب عن القلق إزاء إجراءات مكتب التحقيقات الاتحادي في بورتوريكو،

(٢٣) *The Puerto Rico Herald*, 29 July 2004.

(٢٤) *The Economist*, 29 September 2005; *The Nation*, 24 October 2005; *The New York Times*, 28 September 2005; *The Washington Post*, 29 September 2005, www.democracynow.com, 26 September 2005; Letter to the FBI Director from Representatives José E. Serrano (D-NY), Nydia Velázquez (D-NY), and Luis G. G. Gutiérrez (D-IL), 26 September 2005, www.preb.com.

التي يرى كثيرون أنها تستهدف دون وجه حق النشطاء الداعين إلى الاستقلال^(٢٥). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، خلص تقرير صادر عن وزارة العدل بالولايات المتحدة إلى أن الوزارة "لا ترى أن مكتب التحقيقات الاتحادي انتهك السياسة المتعلقة باستخدام القوة المفضي إلى الموت أو تعمد ترك أوخيدا ليتزف حتى الموت، [غير أنها] وجدت مخالفات في مسلك المكتب عند إجراء عملية القبض عليه". وفيما رفض بعض الداعين إلى الاستقلال التقرير معتبرين أنه محاولة للتغطية على الواقعة، كان رد الفعل الشعبي إزاء التقرير هادئا نسبيا بالمقارنة بالمظاهرات التي اندلعت في جميع أنحاء الجزيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ حينما لقي أوخيدا مصرعه^(٢٦).

٣٠ - وعقب وفاة فيليبرتو أوخيدا ريوس، رفعت حكومة بورتوريكو دعوة ضد حكومة الولايات المتحدة في المحكمة المحلية للولايات المتحدة في بورتوريكو بشأن التحقيقات التي أجرتها فيما يتعلق بظروف الوفاة. ورفضت محكمة الولايات المتحدة المحلية في بورتوريكو التماسا مقدما من وزارة العدل في بورتوريكو بشأن تعاون مكتب التحقيقات الاتحادي. وأقرت المحكمة العليا للولايات المتحدة في النهاية الرضا المذكور أعلاه.

٣١ - وفي ١٠ نيسان/أبريل شجبت علنا حكومة بورتوريكو، عن طريق وزارة العدل، عرقلة التحقيق الذي تجريه بشأن الظروف المحيطة بوفاة فيليبرتو أوخيدا ريوس^(٢٧). وأصدر وزير العدل تقريرا وأعلن قفل باب التحقيق بسبب عدم تعاون مكتب التحقيقات الاتحادي، الذي رفض تقديم الأدلة، التي يستحيل بدونها توجيه الاتهامات.

٣٢ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، ألقى القبض في بورتوريكو على أفيلينو غونزاليس الداعي إلى الاستقلال، بخصوص التحقيقات المتعلقة بجماعة الماشيتروس، واحتجز بلا كفالة.

٣٣ - وتناولت الفقرة ٢٣ من تقرير عام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3) بالتفصيل مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على مواطني بورتوريكو المدانين بارتكاب جرائم. ورغم أن عقوبة الإعدام محظورة في بورتوريكو، فإن وزارة العدل في الولايات المتحدة طلبت تطبيق عقوبة الإعدام في عدد من القضايا على متهمين من بورتوريكو ليصبح ذلك واحدا من أعلى معدلات لتطبيق عقوبة الإعدام على الأفراد في أي ولاية أو إقليم داخل الولايات المتحدة. وقضت المحكمة العليا لبورتوريكو في عام ٢٠٠٠ بأن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكا لدستور

(٢٥) *The Miami Herald*, 27 March 2006.

(٢٦) CNN World News, <http://www.cnn.com/2006/WORLD/americas/08/09/shooting.death/index.html>

9 August 2006,

(٢٧) *EL Vecero*, 11 April 2008.

بورتوريكو، لكن بعد عام من ذلك، ألغت دائرة الاستئناف في بوسطن بالولايات المتحدة ذلك الحكم بحكم جاء فيه أن بورتوريكو تخضع للقوانين الاتحادية، (انظر الفقرة ٥ أعلاه). وأيدت المحكمة العليا للولايات المتحدة هذا القرار.

٣٤ - ويعارض الرأي العام في بورتوريكو بشدة تطبيق عقوبة الإعدام وتعهد ائتلاف للمنظمات الدينية والأهلية والزعماء السياسيين بمواصلة الكفاح ضد محاولات فرض عقوبة الإعدام في الجزيرة. وفي أواخر شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قام وزير العدل في بورتوريكو، روبرتو سانشيز راموس، وممثلون عن التحالف البورتوريكي المناهضة لعقوبة الإعدام بعقد مؤتمر صحفي مشترك لإعلان عدد من القرارات الرامية إلى تخفيض عدد المواطنين البورتوريكيين المعرضين لخطر الحكم عليهم بالإعدام في القضايا المعروضة على المحاكم الاتحادية في الولايات المتحدة. وكان محور حججهم أن كومنولث بورتوريكو له دستوره الخاص وقوانينه الخاصة التي تحظر عقوبة الإعدام إلا أنه خاضع حاليا للتشريعات الاتحادية للولايات المتحدة. وجاء في الإعلان أن وزارة العدل في بورتوريكو تتعهد بالقيام كلما أمكن ذلك بالنظر في القضايا على الصعيد المحلي لا الاتحادي؛ وأنها لن تحول القضايا إلى المحاكم الاتحادية إلا إذا تلقت ضمانات بأن تلك المحاكم لن تسعى إلى تطبيق عقوبة الإعدام؛ وستطلب إلى كل الولايات التي تطلب تسليم مشتبه به في ارتكاب جريمة يُعاقب عليها بالإعدام أن "تكف عن ذلك"، وإن كان من الممكن رفض تسليم المشتبه به؛ وأخيرا فإن وزير العدل سيوجه رسالة "يعرب فيها عن اعتراضه" كلما واجه مواطن بورتوريكي حكما عليه بالإعدام في نطاق ولاية قضائية أخرى. وقد طُبق التدبير الأخير بالفعل في قضية حُكم فيها بالإعدام على مواطن بورتوريكي في ولاية بنسلفانيا^(٢٨).

باء - التطورات العسكرية

٣٥ - ظلت بورتوريكو لسنوات عديدة، كما ورد في تقارير سابقة، تحتل موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للولايات المتحدة. فعلاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي اضطلعت بها بحرية الولايات المتحدة في بورتوريكو من عام ١٩٤١ إلى ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، قامت بعمليات في جزيرة بيبكيس التي يبلغ عدد سكانها ٩ ٥٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وقد كانت الجزيرة مسرحا لتدريبات الدعم المدفعي البحري وتصويب الذخيرة جوا نحو الأرض وللتدريبات على عمليات الهجوم البرمائية. وترد تفاصيل عن المناورات العسكرية التي

(٢٨) World coalition against the death, penalty website, 5 March 2008, <http://www.worldcoalition.org/modules/smartsection/item.php?itemid=263>.

أجريت في جزيرة بيبكيس خلال الفترة التي كانت فيها البحرية تملك جزءا منها، وكذلك عما يتصل بها من حملات عصيان مدني واعتقالات وقضايا أمام المحاكم في التقارير السابقة للجنة الخاصة (A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٨-٢٢ و A/AC.109/2000/L.3، الفقرات ٢٤-٣٠، و A/AC.109/2001/L.3، الفقرات ٢٩-٣٨ و A/AC.109/2002/L.4، الفقرات ٢٧-٣٦). وجاء في بيان صحفي صدر عقب وقف العمليات العسكرية، أن إدارة البحرية تتولى مسؤولية تنظيف البيئة في المنطقة المملوكة لها وستقوم بهدم وإزالة جميع المرافق والهياكل في المنطقة. (للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن العملية التي أدت إلى انسحاب بحرية الولايات المتحدة من جزيرة بيبكيس، انظر A/AC.109/2005/L.3، الفقرات ٢٧-٢٩).

٣٦ - وعقب انسحاب سلاح البحرية من بيبكيس، ظلت ثلاث مسائل ذات صلة بالموضوع في حاجة إلى الإيضاح وهي: (أ) تنمية بيبكيس في المستقبل وتنظيف بيئتها؛ (ب) الاستنتاجات النهائية المتعلقة بآثار المناورات العسكرية على صحة سكان بيبكيس؛ (ج) مصير محطة روزفلت رودز البحرية المقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

٣٧ - وفيما يتعلق بتنمية بيبكيس، أعلنت حكومة بورتوريكو في عام ٢٠٠٢ عن خطة مدتها ٤ سنوات لاستثمار أكثر من ٥٠ مليون دولار في البنية الأساسية وفي مخططات لإيجاد فرص عمل في إطار برنامج "تنشيط بيبكيس"^(٢٩). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصدرت حكومة بورتوريكو خطة رئيسية للتنمية المستدامة لبيبكيس وكوليرا. ودعت الخطة إلى تنمية قليلة الأثر على بيئة الجزيرتين، وأوصت باعتمادها سياسة عامة تشجع السياحة البيئية التي من شأنها أن تبرز الجوانب الطبيعية الجذابة للجزيرتين.

٣٨ - وقد قُسمت جزيرة بيبكيس لغرض تنفيذ عمليات التنظيف. فنقلت المسؤولية عن الجزء الغربي إلى وزارة داخلية الولايات المتحدة وبلدية بيبكيس واتحاد حفظ البيئة في بورتوريكو، أما الجزء الشرقي فأحيلت المسؤولية عنه إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية ليضاف بذلك إلى المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في بيبكيس^(٣٠).

٣٩ - وفيما يتعلق بتنظيف بيبكيس، أعلن مكتب المفوض المقيم في بورتوريكو، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، أن لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي وافقت على

(٢٩) www.fortaleza.gobierno.pr, 6 June 2002 and 20 October 2002.

(٣٠) Environmental Protection Agency, 1 December 2004, www.epa.gov/region02/vieques/history.

تعديل يأمر البحرية بأن تضطلع، بالتعاون مع وزارة الداخلية ووكالة حماية البيئة، بمشروع لتنظيف أراضي ببيكيس التي نُقلت المسؤولية عنها إلى وزارة الداخلية.

٤٠ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أعلنت وكالة حماية البيئة عن بدء استقصاء مناطق من ببيكيس الشرقية بموجب قانون الحفاظ على الموارد واستخراجها. وكجزء من هذا الاستقصاء، أخذ المتعاقدون العاملون لحساب بحرية الولايات المتحدة عينات من التربة السطحية وتحت السطحية ومن المياه الجوفية لعشرة آبار حُفرت مؤخرًا. وتولت وكالة حماية البيئة، بالتعاون مع مجلس بورتوريكو لمراقبة نوعية البيئة، الإشراف على هذا الاستقصاء. وأخذت الوكالة أيضًا عينات من التربة والمياه الجوفية وأجرت تحليلات مستقلة لها. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، اقترحت الوكالة إدراج المواقع السابقة للبحرية في ببيكيس ومواقع الجيش القديمة في جزيرة كوليرا في قائمة الأولويات الوطنية لصندوق المشاريع الكبرى. وأعلنت الوكالة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إدراج ببيكيس رسميًا في قائمة أكثر المواقع تلوثًا بالنفايات الخطرة في الولايات المتحدة. وبُعيد ذلك، أعلنت البحرية أنها رصدت مبلغ ٧٦ مليون دولار في ميزانيتها لتغطية أعمال التنظيف في ببيكيس، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩^(٣١). وأنفقت البحرية ما مجموعه ١٧,٨ مليون دولار على أنشطة تنظيف ببيكيس حتى نهاية عام ٢٠٠٤، وقدرت أن هناك حاجة إلى مبلغ ١١٢ مليون دولار إضافي ابتداء من عام ٢٠٠٥ وحتى إنجاز أعمال تنظيف كل من الجزأين الغربي والشرقي من الجزيرة.

٤١ - وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤، حدد الجيش ١٧ موقعًا من المواقع التي يحتمل أن تكون ملوثة في ببيكيس الغربية. وخلص بحث يتعلق بعملية التنظيف أجري في عام ٢٠٠٥ إلى أن تسعة من المواقع السبعة عشر لا تستلزم اتخاذ "إجراءات إضافية". وحسب ما ورد في تقرير البحرية، أظهرت خمسة من المواقع الثمانية المتبقية "مستويات متدنية من التلوث، ولم يُكتشف أي خطر غير مقبول خارج مواقع النفايات". وقدرت البحرية أن مجموع تكاليف عمليات تنظيف ببيكيس الغربية سيناهز ٢٥ مليون دولار^(٣٢). وكانت البحرية تدير مرفقًا للذخيرة في الجزء الغربي من الجزيرة حتى عام ١٩٤٨ عندما توقف المرفق عن العمل. وقد أُعيد تشغيل هذا المرفق في عام ١٩٦٢ حتى أُغلق نهائيًا في عام ٢٠٠١. وفي وقت لاحق من العام نفسه، سلمت البحرية ٣ ١٠٠ فدان إلى وزارة الداخلية و ٤ ٠٠٠ فدان إلى بلدية ببيكيس و ٨٠٠ فدان إلى اتحاد حفظ البيئة في بورتوريكو.

(٣١) The Puerto Rico Herald, 9 February 2005.

(٣٢) Congressional Research Service Report for Congress, "Vieques and Culebra Islands: An analysis of cleanup status and costs", 7 July 2005.

٤٢ - وفي بيبكيس الشرقية، حددت البحرية ٢٠ موقعا من "مواقع تخزين النفايات والتخلص منها" و ٢٣ منطقة أخرى من "المناطق التي تثير القلق" التي يحتمل أن تكون ملوثة. وقدّرت البحرية أن مجموع تكاليف تنظيف بيبكيس الشرقية سيناهز ١٠٦ ملايين دولار^(٣١). وتبين وجود ذخائر غير منفجرة وبقايا ذخائر انفجرت، وكلاهما يحتوي على مواد خطيرة، في ميادين القصف السابقة الكائنة في الجزء الشرقي من موقع بيبكيس وفي المياه المحيطة به. وكانت البحرية تدير ما يقرب من ٦٠٠ ١٤ فدان في الجزء الشرقي من الجزيرة استخدمت في إجراء التدريبات البرمائية وفي مناورات القصف من الجو إلى الأرض. وكان هناك في هذا الجزء من الجزيرة ميدان لتفجير المخلفات من الذخائر جرى تشغيله لسنوات عدة دعما للأنشطة التدريبية. وقد توقفت التدريبات العسكرية في القطاع الشرقي من بيبكيس في عام ٢٠٠٣ حين سلمت البحرية هذا الجزء إلى وزارة الداخلية.

٤٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أُدرج موقع جزيرة بيبكيس في قائمة الأولويات الوطنية لوكالة حماية البيئة، وهي قائمة المراد منها أن تسترشد بها الوكالة في تحديد المواقع التي تستلزم إجراء المزيد من البحث. وتضم قائمة الأولويات الوطنية مواقع المخلفات الأكثر خطورة في البلد.

٤٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قامت بحرية الولايات المتحدة، بالتشاور مع وكالة حماية البيئة ومجلس بورتوريكو لمراقبة نوعية البيئة ودائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة للولايات المتحدة، بوضع خطة لإشراك المجتمع المحلي تهدف إلى تناول الشواغل التي تهم المجتمع المحلي وتعزيز مشاركة الجمهور في عملية تنظيف بيبكيس الشرقية. وأُتيح للجمهور الاطلاع على الخطة لإبداء التعليقات بشأنها حتى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٤٥ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أعلنت وكالة حماية البيئة أنها وقعت على اتفاق لتسهيلات اتحادية مع عدة وكالات اقترح إبرامه مع وزارتي البحرية والداخلية وحكومة بورتوريكو نفسها من أجل أعمال التنظيف في بيبكيس. ويقتضي الاتفاق القيام بدراسة وافية للآثار البيئية المرتبطة بالأنشطة السابقة والحالية التي جرت في الجزيرة، واتخاذ الإجراءات الملائمة لحماية صحة المجتمعات المحلية المحيطة وضمان الحفاظ على البيئة. والهدف من هذا الاتفاق هو تسهيل التعاون والتبادل بين جميع الأطراف المشاركة. ووصف كارلوس ولويس فرايتيس، رئيس مجلس بورتوريكو لمراقبة نوعية البيئة، الاتفاق بأنه "إنجاز لكمولث بورتوريكو حيث أنه يكفل مشاركة مجلس مراقبة نوعية البيئة، كطرف مشارك في وضع الضوابط، في عملية اتخاذ القرار بشأن أعمال التنظيف".

٤٦ - وترددت أنباء عن وقوع مضاربات على الأراضي والممتلكات في فييكس، ووجهت نداءات إلى الكيانات المشاركة في أعمال تنظيف وتنمية الجزيرة بأن تأخذ آراء السكان المحليين في الحسبان.

٤٧ - وجزيرة كوليرا التي تقع على بعد حوالي تسعة أميال شمالي بييكس كانت أيضا جزءا من منشآت تدريب البحرية. ورغم توقف العمليات العسكرية على جزيرة كوليرا في عام ١٩٧٥ مراعاة لشواغل السلامة العامة، فقد ظلت عملية تنظيف الجزيرة بطيئة. ويُعزى جزئيا نقص الأنشطة في جزيرة كوليرا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الأموال الاتحادية في عمليات التنظيف. وما أن حُلَّت المسألة حتى بدأ سلاح المهندسين التابع لجيش الولايات المتحدة، في عام ١٩٩٥، عملية محدودة لإزالة سطحية للذخائر. وفي عام ٢٠٠٤، أنفق سلاح المهندسين ٤,٨ ملايين دولار على إزالة الذخائر، وتوقع الجيش أن ينفق مبلغ ٢,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٥^(٣٢). وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أعلن مجلس بورتوريكو لمراقبة نوعية البيئة أن سلاح المهندسين التابع لجيش الولايات المتحدة مُنح عقدا بقيمة ١,٩ مليون دولار لتنظيف جزيرة كوليرا. وتقرر أن يشمل التنظيف إزالة جميع الذخائر والمتفجرات والتخلص منها في المناطق التي سبق تحديدها في إطار برنامج المواقع المستعملة سابقا لأغراض برنامج الدفاع^(٣٣). وقدر الجيش أنه سيلزم توفير مبلغ إضافي قدره ٣٠,١ مليون دولار لإكمال عملية التنظيف ومعالجة الآثار المترتبة على الصحة البشرية والسلامة والبيئة^(٣٤).

٤٨ - أما المسألة الثالثة ذات الصلة بالموضوع فهي مستقبل محطة روزفلت رودز البحرية، مقر القيادة الجنوبية للقوات البحرية التابعة للولايات المتحدة في الفترة من عام ١٩٤١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد أعلن القائد العام لأسطول المحيط الأطلسي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أنه بدون بييكس لن يكون هناك لزوم لمنشآت روزفلت رودز^(٣٥)، وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وافق كونغرس الولايات المتحدة رسميا على إغلاق المحطة البحرية. وذكر مفوض بورتوريكو المقيم، الذي كان يعارض إغلاق المحطة البحرية وناضل من أجل نقل المسؤولية عن الأراضي إلى حكومة الإقليم، أنه سيكون في مقدور حكومة بورتوريكو المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن الاستخدامات المقبلة لأراضي القاعدة، وأن نحو ٤٠ في المائة من إيرادات بيع هذه الأراضي سيكون تحت تصرفها^(٣٦). وفي ٢ تشرين

(٣٣) The Puerto Rico Herald, 4 April 2005.

(٣٤) Associated Press, 11 and 16 January 2003.

(٣٥) Caribbean Insight, vol. 26, No. 33 (2003).

الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وقّع الرئيس بوش قرار إغلاق قاعدة روزفلت رودز البحرية. وقد أغلقت القاعدة فعلياً في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، تغير وضع القاعدة من قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة إلى "وضع انتقالي".

جيم - التطورات الاقتصادية

٤٩ - لدى بورتوريكو اقتصاد صناعي ذو سمات خاصة مستمدة من موقعها الجغرافي كجزيرة وصلاتها المؤسسية الوثيقة مع الولايات المتحدة. وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بورتوريكو بلغ في عام ٢٠٠٧ ما قدره ١٩ ٦٠٠ دولار، بينما يبلغ في الولايات المتحدة ٤٦ ٠٠٠ دولار^(٣٦). ويرتبط الأداء الاقتصادي بصورة وثيقة بالدورة الاقتصادية للولايات المتحدة وبنظامها الضريبي وبمستوى التحويلات الاتحادية. وفي عام ٢٠٠٦، قُدرت حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٢ في المائة تقريباً، فيما لم تسهم الزراعة إلا بما يقل عن ١ في المائة. وثمة قطاع للصناعة التحويلية يتسم باتساعه واعتماده على أحدث التكنولوجيا، يشمل عمليات كثيرة في مجال المستحضرات الصيدلانية والإلكترونيات والأدوات العلمية والأدوات الدقيقة^(٣٧).

٥٠ - وشجع قانون الحوافز الصناعية لعام ١٩٥٤ عملية التصنيع في بورتوريكو حيث منح امتيازات لشركات الولايات المتحدة التي أقامت مصانع في الجزيرة. والمادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية في الولايات المتحدة على وجه الخصوص تنص على حوافز ضريبية سخية لهذه الشركات، بما في ذلك الحق في إعادة الأرباح إلى الوطن بدون دفع ضرائب. وساعدت هذه السياسات على مر السنين في تحويل بورتوريكو إلى "مركز خارجي للتصنيع"^(٣٨) تابع للولايات المتحدة وتحويل الاقتصاد من اقتصاد زراعي كاريبي يعتمد على محصول السكر إلى اقتصاد صناعي حديث. ولكن في عام ١٩٩٦ اعتمد كونغرس الولايات المتحدة تشريعاً بدأ بمقتضاه إلغاء هذه الحوافز الضريبية على مراحل في إطار إجراءاته لتسوية الميزانية، ثم إلغاء هذه الحوافز تماماً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥^(٣٩).

٥١ - وهكذا تمثل أحد التحديات الكبرى للسياسة الاقتصادية في بورتوريكو في السنوات الأخيرة في إعداد الاقتصاد لمواجهة آثار الإنهاء التدريجي للإعفاءات الضريبية بموجب المادة

(٣٦) www.cia.gov, 18 March 2008.

(٣٧) Economist Intelligence Unit, Country Profile 2007, Puerto Rico, March 2008.

(٣٨) المرجع نفسه، 2005, Puerto Rico Country Profile.

(٣٩) Journal of Commerce, 23 January 2006.

٩٣٦ وذلك بتخفيض اعتماد الجزيرة على الصناعة التحويلية وتعزيز تنمية قطاعي التكنولوجيا المتطورة والسياحة. وفي غضون ذلك، اهتمت بعض الشركات الدولية، وبخاصة شركات المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية، إلى طريق للتخفيف من حدة الآثار السلبية لإلغاء المادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية. فباكتساب الشركات لمركز "الشركة الأجنبية الخاضعة للقيود"، يمكنها الاستناد إلى المادة ٩٠١ من القانون الضريبي، الذي لا يفرض ضرائب اتحادية على الأرباح إلا في حالة إعادة تحويلها إلى الولايات الخمسين.

٥٢ - وعلى جانب آخر، يتسم قطاع الزراعة في بورتوريكو بصغر حجمه واتجاهه إلى الانحسار. وفي عام ٢٠٠٦، كان نصيب القطاع من الناتج المحلي الإجمالي ٠,٤ في المائة مسجلاً انخفاضاً عما كان عليه في عام ١٩٩٠ وكان حينئذ يبلغ ١,٤ في المائة. وكذلك انخفضت العمالة في هذا القطاع حيث بلغ في عام ٢٠٠٦ عدد العاملين في الزراعة ٢٦.٠٠٠ شخص (٢,١ في المائة من القوى العاملة) بالمقارنة بعدد ٣٥.٠٠٠ شخص كانوا يعملون بها في عام ١٩٩٠.

٥٣ - ورغم أن الازدهار الذي شهده قطاع البناء في بورتوريكو طوال خمس سنوات انتهى مع التباطؤ الاقتصادي الذي حل في عام ٢٠٠١، فقد احتفظ قطاع بناء المساكن بحيويته بفعل التزايد المطرد في عدد الأسر المعيشية. ومعدل تملك المساكن في بورتوريكو مرتفع حيث تمتلك نسبة تناهز ثلاثة أرباع الأسر المعيشية المنازل التي تعيش فيها. بيد أن قطاع البناء قد يتأثر لفترة من الوقت بحركة التصحيح العامة الجارية حالياً في سوق الإسكان. ومنذ عام ٢٠٠١، أصبحت أنشطة القطاع العام في بناء الوحدات غير السكنية تشكل أكثر من نصف أنشطة بناء المنشآت الصناعية والتجارية.

٥٤ - وفي عام ٢٠٠٣، أعلنت حكومة بورتوريكو عن برنامج للاستثمار في البنية الأساسية والأشغال العامة بهدف حفز الاقتصاد (في إطار مجموعة إجراءات استثمارية تتخذ على مدى أربع سنوات بقيمة إجمالية قدرها ٦ بلايين دولار). وقد شمل البرنامج إنشاء ميناء ضخمة جديد تديره هيئة ميناء الأمريكتين، ورصدت له حكومة بورتوريكو مبلغاً مجموعه ٢٥٠ مليون دولار. ومن المقرر أن يبلغ مجموع الاستثمارات ٧٥٠ مليون دولار ويؤمل أن تتولد عن مشروع الميناء ١٢.٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة على مدى عشر سنوات. وقد تم بنجاح، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إنجاز المرحلة الأولى من المراحل الأربع للمشروع - بناء الأرصفة ٤ و ٥ و ٦ - قبل الموعد المقرر بشهرين، وبتكلفة

بلغت ٤٠ مليون دولار^(٤٠). وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، وافق مصرف التنمية الحكومي على الإفراج عن الأموال الخاصة بالمرحلة الثانية من المشروع التي من المتوقع أن تبلغ تكلفتها ٧٠ مليون دولار، ويستغرق إنجازها فترة تمتد إلى عام ٢٠٠٩. ومن المنتظر أن يُستهل العمل في هذه المرحلة بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٠٨^(٤١).

٥٥ - وسجل قطاع السياحة في بورتوريكو نمو مطردا في السنوات الخمس الماضية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، أفادت الأنباء الواردة عبر وسائل الإعلام أن بورتوريكو استقبلت ٥,٦ ملايين سائح في السنة المالية ٢٠٠٦، مما يمثل زيادة عن عام ٢٠٠٥ قدرها ٣,٤ في المائة^(٤٢). ويعد قطاع السياحة كذلك مصدرا هاما من مصادر تهيئة فرص العمالة حيث يعمل ٢٠ ٠٠٠ شخص تقريبا في المجال الفندقي. وتشير التقديرات، إضافة إلى ذلك، إلى أن كل ١٠٠ فرصة عمل في الفنادق تقابلها ١٧٨ فرصة عمل أخرى في الميادين ذات الصلة. ويتبين من هذه الأرقام أن نسبة العاملين في قطاع السياحة تناهز ٤,٥ في المائة من القوى العاملة^(٤٣).

٥٦ - ولدى تولي حاكم الجزيرة، أسيبيدو بيللا، مهام منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تعين عليه، وقد واجه عجزا كبيرا في الميزانية، أن يضع كفالة استقرار المالية العامة ضمن أولوياته وقدم ميزانية "انتقالية" للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تهدف إلى وضع حد لتدهور الوضع المالي للحكومة. بيد أن الهيئة التشريعية رفضت إقرار المقترحات الواردة في الميزانية مما حال دون الحصول على قدر من الإيرادات يكفي لتغطية النفقات. وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٦، واجهت بورتوريكو أزمة في التدفقات النقدية أسفرت عن إغلاق ٤٣ وكالة حكومية وهو الأمر الذي أدى إلى تسريح ٩٥ ٠٠٠ موظف تقريبا، وأجبرت جميع المدارس الحكومية البالغ عددها ١ ٥٣٦ مدرسة على إغلاق أبوابها وذلك في أول سابقة من نوعها في تاريخ الجزيرة لإغلاق جزئي للمرافق الحكومية. وحُلّت الأزمة المالية بالتوصل في ١٠ أيار/مايو إلى اتفاق بشأن إصلاح ضريبي جديد قبل يوم واحد من بدء سلسلة من الاحتجاجات دعت إليها النقابات وتهدف إلى تعطيل اقتصاد الجزيرة، وكان ذلك في نفس اليوم الذي قامت فيه شركة مودي للخدمات الاستثمارية بتخفيض مستوى بعض سندات بورتوريكو إلى سندات عديمة القيمة نتيجة لتلك الأزمة^(٤٤). وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ أعلنت

(٤٠) www.portoftheamericas.com

(٤١) *The Puerto Rico Herald*, 4 March 2005; www.portoftheamericas.com

(٤٢) Associated Press, 13 March 2007

(٤٣) www.nytimes.com, 9 May 2006

وسائط الإعلام أن حاكم بورتوريكو وقّع قانونا في ٤ تموز/يوليه لإنشاء أول ضريبة مبيعات في الجزيرة تصل إلى ٧ في المائة، وهي نسبة يعتبرها أعضاء الهيئة التشريعية مرتفعة للغاية^(٤٤). وشملت ميزانية بورتوريكو للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، التي أُقرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، المزيد من التخفيض في أوجه الإنفاق وهو الأمر الذي يعكس استمرار الحاجة إلى التزام الانضباط المالي^(٣٧).

٥٧ - وتُعتبر الدراسة التي تحمل عنوان "اقتصاد بورتوريكو: استعادة النمو" أتمل دراسة لاقتصاد بورتوريكو أُجريت خلال الخمسة والسبعين عاما الماضية^(٤٥). وقد اشترك في إعدادها في عام ٢٠٠٥ مركز الاقتصاد الجديد في سان خوان ومؤسسة بروكينغز في واشنطن العاصمة. وشملت الدراسة فحصا للأداء الاقتصادي للجزيرة منذ الطفرة التي حققتها عقب الحرب العالمية الثانية مروراً بركودها خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة، بما في ذلك انخفاض معدل العمالة في الجزيرة وقطاعها الخاص المحدود نسبيا وأداؤها في مجال التجارة وفعالية نظمها التعليمية والمالية والضريبية. وخلصت الدراسة إلى أن إنعاش النمو سيتطلب زيادة نسبة العاملين من أبناء بورتوريكو، بتحسين حوافز البحث عن العمل وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة من القطاع الخاص، على حد سواء^(٤٦).

٥٨ - وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، نظمت الغرفة التجارية في بورتوريكو مؤتمرا تحت عنوان "الاستثمار في خدمة النمو" دعت إليه مستثمرين من الولايات المتحدة والخارج للوقوف على مناخ الاستثمار وفرصه في الجزيرة. وأوضح رئيس المؤتمر أن تلك المناسبة تُقام في إطار رغبة بورتوريكو في "الحفاظ على اقتصاد قوي يستند أساسا إلى الصناعة التحويلية، مثل صناعاتنا، إلى جانب تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي في قطاعات أخرى مثل الخدمات والتمويل والتأمين وتطوير التكنولوجيا والمعارف". وقد شاركت في هذا المؤتمر أيضا جميع الوكالات الحكومية الرئيسية التي تمثل القطاعات الاقتصادية المختلفة. وكان الهدف من هذه المناسبة المراد منها إعطاء دفعة لاقتصاد بورتوريكو هو تشجيع المستثمرين الأجانب على التعرف بشكل أفضل على فرص الاستثمار المتنوعة المتاحة في جميع أنحاء الجزيرة، بما في ذلك

(٤٤) www.herald.com, 5 July 2006.

(٤٥) s.m. Collino, B.P. Bosworth and M. A. Soto-Class, editors, *The economy of Puerto Rico: Restoring Growth*, Brookings Institution Press, Washington, D.C., and Center for the New Economy. San Juan, 2006.

(٤٦) www.usanewswire.com, 25 May 2006.

في مجالات التمويل والنشاط العقاري والتكنولوجيا الحيوية والتأمين وتجارة التجزئة والاتصالات والسياحة والرعاية الصحية^(٤٧).

رابعاً - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - ملحة عامة

٥٩ - التزمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو واختصاص هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بدراسة هذا الوضع، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. ففي الفقرة ٩ من ذلك القرار أعربت الجمعية العامة عن تأكيدها بأنه وفقاً لروح القرار والمثل العليا المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً لتقاليد شعب الولايات المتحدة والتقدم السياسي الذي أحرزه شعب بورتوريكو بأنه سيتم إيلاء الاعتبار الواجب لإرادة الشعبين البورتوريكي والأمريكي في تسيير علاقتهما بموجب وضعهما القانوني، وكذلك في حالة عدم رغبة أحد طرفي الارتباط الذي تم الاتفاق عليه اتفاقاً متبادلاً في تغيير أحكام ذلك الارتباط. ومنذ ذلك الحين تمسكت الولايات المتحدة بأن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة، وأنها بذلك، وكما ذكر صراحة في القرار ٧٤٨ (د-٨)، تقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في وضعها. وقد اعترضت قوى بورتوريكو المؤيدة لإنهاء الاستعمار والمؤيدة للاستقلال على هذا التأكيد.

٦٠ - وترد المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). ويمكن الاطلاع على المعلومات التي استجدت بعد ذلك على النحو التالي: A/AC.109/L.1191 و Add.1 (للأعوام من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦)؛ و A/AC.109/L.1334 و Add.1-3 (لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨)؛ و A/AC.109/L.1436 (للأعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١)؛ و A/AC.109/L.1572 (للأعوام من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥)؛ و A/AC.109/1999/L.13 (للأعوام من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٨)؛ و A/AC.109/2000/L.3 (لعام ١٩٩٩)؛ و A/AC.109/2001/L.3 (لعام ٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2002/L.4 (لعام ٢٠٠١)؛ و A/AC.109/2003/L.3 (لعام ٢٠٠٢)؛

و A/AC.109/2004/L.3 (لعام ٢٠٠٣)؛ و A/AC.109/2005/L.3 (لعام ٢٠٠٤)؛
و A/AC.109/2006/L.3 (لعام ٢٠٠٥)؛ و A/AC.109/2007/L.3 (لعام ٢٠٠٦).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٦١ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم العمل التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2007/L.2)، أن تتناول، حسب الاقتضاء، البند المعنون "مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٦٢ - وفي الجلستين الثالثة والرابعة المعقودتين يومي ٥ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وجه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات تطلب أن تستمع اللجنة إليها بشأن موضوع بورتوريكو. وفي نفس الجلستين وافقت اللجنة الخاصة على الاستجابة لتلك الطلبات، واستمعت إلى عدد من الممثلين للمنظمات المعنية في جلساتها الخامسة والسادسة (انظر A/AC.109/2007/SR.5 و 6).

٦٣ - وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه، عرض ممثل كوبا، نيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية أيضا، مشروع القرار A/AC.109/2007/L.7.

٦٤ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه وفي أعقاب البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من سانت لوسيا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) وجمهورية فنزويلا البوليفارية والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/2007/L.7 بدون تصويت. وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان ممثلا كوبا ونيكاراغوا.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٥ - لم يُعرض على الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة لكي تتخذ إجراء بشأنه.